



FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
بتمويل من الاتحاد الأوروبي



EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأوروبية متوسطة
Initiative Féministe EuroMed

الإطار القانوني لترخيص المشاريع المنزلية في الأردن

ورقة موقف صادرة عن جمعية تمكين للمساعدة
القانونية وحقوق الإنسان



بالشراكة مع:

BDC
Business Development Center
مركز تطوير الأعمال

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
For legal aid and human rights

نحو تعزيز مشاركة النساء الإقتصادية في الأردن الممول من الاتحاد الأوروبي

تم إعداد هذه الورقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها هي مسؤولية جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

الفهرس

5.....	مقدمة
6.....	مشاريع الأعمال المنزلية
8.....	الإطار القانوني للمشاريع المنزلية
13.....	المشاريع المنزلية على أرض الواقع
16.....	الخاتمة والتوصيات

مقدمة

يسجل الأردن أحد أدنى معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل عالميًا، يعاني أيضا من معدلات بطالة، وبطالة جزئية مرتفعة للغاية، إضافة إلى أن أسواق العمل مُنقسمة فيما يتعلق بالتوظيف بين القطاعين العام والخاص، والعمل في القطاع غير الرسمي.

بلغ معدل البطالة في الأردن وفقًا لدائرة الإحصاءات العامة خلال الربع الثالث من العام 2022 ما نسبته 23.1%، ووصلت نسبة البطالة بين الذكور 20.5%، مقابل 33.1% للإناث، إلى جانب أن هنالك 59.3% من إجمالي المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، و 4.40% من إجمالي المتعطلين مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي، وتباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 29.5% مقابل 81.8% للإناث، فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة 46.9% للمجموع (42.1% للذكور مقابل 67.5% للإناث).

يُعدّ مُعدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية الأدنى في العالم (47.9%)، بالرغم من الجهود المبذولة في ردم الفجوات بين الجنسين في سوق العمل، إلا أنّ النساء أول من يتم الاستغناء عن وظائفهن خلال الأزمات بسبب الحالة الاجتماعية التي تفرض عليهن المسؤوليات المنزلية وخدمات الرعاية التي تعتبر أن حاجتهن للعمل أقل من الرجال.

هذا يضع الأردن في مستوى منخفض من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهي مرتبة أقل بكثير من المتوسط العالمي في البلدان ذات الدخل المتوسط-المنخفض، الأردن الذي يحتل المرتبة 145 من أصل 153 من البلدان في المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص لمؤشر النوع الاجتماعي لعام 2020، بالرغم أن النساء يُشكّلن ما نسبته 47 بالمائة من إجمالي السكان، لكنّ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية لا يتجاوز 14.2 بالمائة مقارنة بـ 53.6 بالمائة للذكور وفقًا لدائرة الإحصاءات العامة.¹

دفعت البطالة، وندرة فرص العمل، وزيادة الفقر، وارتفاع المستوى المعيشي النساء إلى إقامة مشاريع منزلية صغيرة، تُساعد في توفير دخل لهن ولأسرهن²، على الرغم من النمو المتواصل للأعمال المنزلية في الأعوام الماضية، لا يزال هذا المجال يواجه مشكلات تنظيمية عدّة خاصة فيما يتعلق بالترخيص، أن غالبية السيدات رفضن ترخيص خاصة مشاريعهن المنزلية بسبب هذه التحديات.

تهدف هذه الورقة التي اعتمدت في مُخرجاتها على تنفيذ سلسلة من حلقات النقاش، إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالمشاريع المنزلية، ودراسة أثرها على النساء الأردنيات والسوريات، إضافة إلى دراسة التحديات التي تحد من تسجيل وترخيص المشاريع المنزلية.

¹ /http://dosweb.dos.gov.jo

² جميع الأسباب المذكورة استُخلصت من خلال نتائج حلقات نقاش مركزية أجرتها تمكين خلال الأعوام 2019 و2020 و 2021 و2022 حول توجهات السيدات لدخول سوق العمل، وعمل المرأة في المشاريع المنزلية

مشاريع الأعمال المنزلية³

تنوعت المهن والمشاريع التي تعمل النساء بها وتقبل على تأسيسها وفقاً لمخرجات (6) حلقات نقاشية عقدتها تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان خلال العام 2022، بعنوان «**المرأة في سوق العمل الأردني، نحو تعزيز مشاركة النساء الاقتصادية في الأردن**»، شارك فيها (89) سيدة من الجنسيتين الأردنية والسورية، استهدفت كل من مناطق عمان، واربد، وجرش، والكرك، والأزرق، والزرقاء.

خلال حلقات النقاش شاركت نساء يعملن في مهن ومشاريع منزلية، منها التطريز، والمطابخ الإنتاجية، والعمل اليدوي، والرسم على الزجاج والورق، وصالونات التجميل، وعمل الاكسسوارات، وحضانات الأطفال، ومشاريع زراعية، والخياطة والتطريز، إضافةً إلى صناعة الكوزماتكس، والحلويات، والمخللات، والفسيفساء.

استهدفت الحلقات النساء العاملات في هذا النوع من الأعمال للوقوف على أبرز ظروف العمل التي يواجهونها خلال الترخيص، وتوصياتهم لظروف عمل لائقة.

إن النساء المشاركات في حلقات النقاش اخترن العمل في المشاريع المنزلية -العمل المرن من المنزل- تبعاً لأسباب عدة تقع في مقدمتها توفير بيئة عمل آمنة، وساعات عمل مرنة، وحرية بشكل أكبر مقارنة بالوظائف المرتبطة بأصحاب العمل، ومخاطر أخرى تتعلق بإمكانية تعرضهن لحوادث سير، أو للتحرش والمضايقات.

وتروج النساء لعمالهن عن طريق المعارف، أو وسائل التواصل الاجتماعي على اختلافها، ما يساهم في انتشار المهنة التي اخترن العمل فيها.

أما فيما يتعلق بطبيعة العمل فهي مستمرة أم موسمية؟ أو عند الطلب؟ اختلفت طبيعة العمل من مهنة إلى أخرى فمهن يعملن باستمرار، ومهن من يعملن فقط في المواسم مثل الأعياد ورمضان أو مواسم أخرى مثل موسم الملوخية، ومهن يعملن عند الطلب فقط، في هذا الجانب أشارت عدد من السيدات أن العمل في المواسم قد يدخل عليهن أضعاف عملهن طوال العام، مثل العمل في الصالونات وقت الصيف والأفراح والاحتفالات، أو العمل في مواسم الأعياد.

ولاختلاف طبيعة العمل أثر على دخل السيدات العاملات، حيث تراوحت دخولهن وفقاً للحلقات النقاشية بين 70 ديناراً إلى 400 ديناراً أردنياً، حيث ترى سيدات مشاركات أن العديد من العوامل تؤثر بالدخل منها، أن بعض الأشخاص يدفعون القليل من المال بما يتناسب مع جهد السيدات، وبعض المهن يكون الدفع وقت طلب العمل فقط، إلى جانب وجود أزمات معينة مثلما حصل وقت جائحة كورونا حيث توقف البيع، كذلك المنافسة وتنوع العمل قد يؤثر على الدخل.

3 جميع الأسباب المذكورة استُخلِصت من خلال نتائج حلقات نقاش مركزة أجرتها تمكين خلال الأعوام 2019 و2020 و 2021 و2022 حول توجهات السيدات لدخول سوق العمل، وعمل المرأة في المشاريع المنزلية

خُلاصة الأمر إن السمة المشتركة في هذا المجال أن النساء تُقبل على تأسيس المشاريع المنزلية الصغيرة مثل المطابخ الإنتاجية، والمهون والحرف اليدوية التقليدية، وصناعة الخُوتات، والتجميل وفتح صالونات داخل المنزل، فيما بقي العمل في المطابخ الإنتاجية المشروع الأكثر شعبية بين النساء من مختلف المناطق والمحافظات، بمعزل عن الجنسية، حيث تعمل السيدات الأردنيات واللجئات السوريات في المطابخ الإنتاجية بشكل متوازٍ في مختلف المناطق، لكن مع الرغبة في تأسيس تلك المهون والمشاريع، لاتزال النساء العاملات في هذه الأعمال تعاني من عدم توفر الحماية الاجتماعية لهنّ، وإن هذه الأعمال غير منظمة وتهددها مخاطر التوقف عن العمل في أي ظرف من الظروف كما حدث أثناء جائحة كورونا.

فيما يتعلق بالنساء اللواتي يعملنّ على تأسيس مشاريعهنّ بصفة فردية وفتحاً لما أُوردن لفريق تمكين، لديهنّ معرفة بسيطة حول تأسيس المشاريع وترخيصها، ويعتمدنّ على خبراتهنّ البسيطة في هذا المجال خاصة عندما تكون المشاريع مبنية على الأعمال التي تمارسها النساء باستمرار مثل المطابخ الإنتاجية، لكن، حتى لو كانت النساء تتقن العمل في هذه المشاريع، فهنّ لايزلنّ يفتقرن إلى المهارات الأخرى التي تعمل على نجاح هذه المشاريع وتضمن استدامتها، مثل مهارات التسويق، مهارات العرض وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، حيث إن الكثير من النساء اللاتي فقدنّ مشاريعهنّ وخسرنا لم يقمنّ بعمل دراسة جدوى اقتصادية قبلها، بالتالي أصبحنّ من الغارمات في حال اعتمادهنّ على القروض المتوسطة والصغيرة بسبب عجزهنّ عن سداد الديون التي ترتب عليهنّ لعدم توفر مصدر للدخل.

الإطار القانوني للمشاريع المنزلية

لطالما حاولت المرأة التغلب على العوائق التي تواجهها، فعندما أصبح من الصعب عليها الانضمام لسوق العمل والحصول على وظيفة تتناسب مع احتياجاتها، حاولت إيجاد طرق تسمح لها بتجاوز هذه العقبات، ومن ضمن هذه الوسائل إنشاء مشاريع منزلية تسمح لهن بالعمل ضمن ساعات مرنة، وتمكن المرأة من تحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والمنزلية والاقتصادية والعملية، الأمر الرئيس الذي قد يتجنبه البعض عند اختيار العمل من خارج المنزل.

لجأت العديد من السيدات الأردنيات والسوريات بالعمل على إنشاء مشاريع منزلية تتناسب مع مهاراتهم، بعد رحلة طويلة للبحث عن فرصة عمل ملائمة للظروف المحيطة بهن.

تتنوع المشاريع المنزلية التي تقوم بها المرأة وتسعى للانخراط في مختلف الأعمال والأنشطة المنزلية في مجتمعاتها، حيث تعتبر بيئة العمل الأكثر أماناً التي قد تعمل فيها، فالمشاريع المنزلية هي الأكثر انتشاراً في الأردن.

على الرغم من انتشار هذه المشاريع في سوق العمل الأردني في السنوات الماضية، إلا أنها بقيت على حواف الاقتصاد الرسمي بسبب عدم وجود إطار تشريعي ينظم هذا النوع من الأعمال، حيث كانت جميع المشاريع المنزلية غير مُرخصة، حتى صدور تعليمات ترخيص مزاولة المهن من داخل المنزل لسنة 2012⁴.

وأُتاحت التعليمات إنشاء مشاريع منزلية في 42 مهنة يسمح مزاولتها من داخل المنزل، وتُسمت المهن إلى ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى تضم المهن الفكرية وتشمل الخدمات الاستشارية بكافة أنواعها، وخدمات التصميم والعلاقات العامة والسكرتارية والدراسات وخدمات البيع والتسويق من خلال الإنترنت، المجموعة الثانية خاصة بالحرف اليدوية، وتشمل الحياكة والتطريز وأعمال الخزف وأغراض الزينة وتصنيع الشموع والصابون، فيما تضم المجموعة الثالثة مهن تصنيع الأغذية مثل المربيات والمخبوزات المنزلية، والكبيس بأنواعه، إضافة لتحضير الخضار والأعشاب والبقوليات.

وأُلزمت تعليمات أمانة عمان المواطنين عند طلب الترخيص بألا تزيد المساحة المستغلة من المنزل لأغراض العمل عن 15 بالمئة من مساحته الإجمالية، بما لا يزيد على 25 متراً مربعاً، وعدم إحداث أي تغيير في شكل البناء الخارجي، أو على طبيعة المنزل بحيث يغير من طبيعة الاستخدام، ومنعت بيع أو عرض منتجات في المنزل أو استخدام لافتة إعلانية.

وتنص معايير اختيار المهن بألا تتطلب استخدام معدات أو عملية تصنيع، أو تقدم خدمة من شأنها إحداث تأثير سلبي على الجوار، وعدم استخدام مواد خطيرة، وألا يكون لها تأثير سلبي على الصحة والسلامة، وألا تستهلك خدمات البنية التحتية خارج المألوف عن طبيعة الاستعمال السكني، وألا تتطلب المهنة تردد العملاء أو استخدام العاملين.

وفي ظل أزمة اللجوء السوري، اكتسبت هذه المشاريع أهمية إضافية بعد أن أصبحت توفر فرص عمل للنساء السوريات اللواتي لجأن إلى الأردن بعد الأزمة، وارتفع عدد المشاريع المنزلية خاصة لامتلاك اللاجئات مهارات متنوعة يمكن استغلالها في المشاريع المنزلية وتوفير دخل لهن، من هذا المنطلق سلط مؤتمر المانحين الذي عُقد في لندن شباط- 2016 الذي استضافته المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة أهمية انخراط اللاجئتين السوريتين في سوق العمل الأردني.

ونص «مؤتمر لندن» على منح الأردن دعم مالي وتسهيلات لخطة الاستجابة الوطنية لأزمة اللاجئتين السوريتين بقيمة 1.7 مليار دولار، إضافة إلى تعهدات من الاتحاد الأوروبي بتقديم تنازلات لتبسيط قواعد المنشأ للتصدير إلى السوق الأوروبية⁵. في حين تعهدت الدولة الأردنية ضمن خطتها للاستجابة لأزمة اللاجئتين السوريتين والمعروفة باسم « ميثاق الأردن» بما يلي:

1. تقوم الحكومة الأردنية بالإجراءات اللازمة للسماح للسوريتين بتقديم طلبات الحصول على تصاريح عمل داخل المخيمات وخارجها بما يصل إلى 200000 تصريح عمل.

2. يحدد الأردن كمرحلة تجريبية خمس مناطق تنمية، وتقدم الحوافز بموجب قانون الاستثمار الجديد.

3. يسمح للاجئتين السوريتين بإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم القائمة والسماح لهم بإنشاء شركات.

بعد المؤتمر، عملت الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان الكبرى على تنفيذ هذه التعهدات، ومما قامت به **أصدرت التعليمات الخاصة بترخيص مزاولة الأعمال من داخل المنزل ضمن حدود مناطق أمانة عمان لسنة 2017 استناداً إلى المادة رقم 5 و6 من قانون رخص المهن لمدينة عمان وتعديلاته رقم (20) لسنة 1985 والمادة (28) من نظام الأبنية والتنظيم لمدينة عمان رقم (67) لسنة 1979**⁶.

تهدف تعليمات ترخيص المهن المنزلية إلى تمكين العاملين بصفة غير رسمية للعمل بصفة قانونية، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب والخريجين الجدد وربات البيوت والمتعطلين عن العمل، وذوي الإعاقة الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالعمل خارج المنزل، وبناء عليها، أعتمدت 71 مهنة قسمت إلى أربع فئات وهي؛ مهن فكرية، ومهن يدوية، وتصنيع الأغذية والمخللات، ومهن خدمات المنازل من داخل هذه المنازل بعد الحصول على الترخيص اللازم من أمانة عمان.

وعليه شُحح للاجئتين السوريتين بتسجيل المهن المنزلية في نهاية العام 2018، وشمل ذلك كل من السوريتين في مخيمات اللجوء (بصرف النظر عن القطاع)، والموجودين خارج المخيمات.

حيث سمحت التعليمات للمشاريع المنزلية التي تؤسس داخل المخيمات بممارسة العمل في جميع القطاعات، بما في ذلك المهن المغلقة، بينما حصرتها للمشاريع المؤسسة خارج المخيمات في مهن محددة وفق تعليمات ترخيص المهن من المنزل المعمول بها ضمن أمانة عمان الكبرى والبلديات:

- تحضير الأطعمة
- الحرف اليدوية
- الخياطة

كما سمحت التعليمات للسوريين الذين يديرون الأعمال التجارية المنزلية والأعمال الصغيرة من المنزل بتسجيل مشروع مملوك لهم بنسبة 100% دون الحاجة لشريك أردني ضمن مهن تحضير الأطعمة والحرف اليدوية والخياطة سواء داخل المخيمات أو خارجها، إلا أن وجود شريك أردني لا يزال شرطاً في حال كان المشروع في قطاعات أخرى.

بموجب تعليمات ترخيص ممارسة المهن من المنزل للعام 2017، يحق لكافة أفراد المجتمع الراغبين ببدء أعمالهم ومشاريعهم الريادية القيام بتسجيل مؤسستهم أو شركتهم، ومن ثم التقدم الى البلدية/ أمانة عمان الكبرى للحصول على رخصة مهن للبدء بممارسة عملهم من المنزل، ذلك ضمن شروط خاصة بالموقع الذي سيتم ممارسة العمل من خلاله (منزل، شقة، فيلا) وطبيعة المهن التي يمكن ممارستها.

وتشترط التعليمات، احضار السجل التجاري وشهادة الانتساب للغرف الصناعية أو التجارية، عقد إيجار المنزل/ موافقة المالك الخفية أو سند الملكية، وتعهد بالسماح لموظفي الأمانة بالتفتيش المنزل، والتعهد بعدم الإزعاج والالتزام بشروط الترخيص، وهناك مهن قد تطلب الحصول على موافقات مسبقة من جهات حكومية.

ومن الشروط الرئيسية لممارسة العمل من داخل المنزل، ممارسة المهنة المحددة في الرخصة حصراً، عدم ممارسة المهنة خارج حدود البناء المفرد أو المغلق للمنزل، استغلال ما يعادل 15 % من مساحة المنزل، أو 25 متراً مربعاً كحد أقصى، المحافظة على النظافة والصحة والسلامة العامة، عدم استخدام يافطات على العماره، يمكن فقط وضع قارمة لا تتجاوز مساحتها 15 سم * 5 سم على باب المنزل فقط، عدم إقلاق راحة العامة وإزعاج الجيران خلال ممارسة العمل من المنزل، توظيف شخص واحد لدى المرخص له، ولا يجوز أن يتجاوز عدد العاملين في المنزل من الشركاء والموظفين عن 3 أفراد، ألا يكون للمهنة أو ممارستها تأثير على الجيران والمنطقة السكنية ولا على البنية التحتية للعمارة أو المنطقة السكنية، وعدم إحداث أي تغيير إنشائي داخل المنزل أو العمارة السكنية.



المادة الخامسة من تعليمات ترخيص ممارسة المهن من المنزل لعام 2017 الصادرة بموجب المادة (5) و (6) من قانون رخص المهن لمدينة عمان وتعديلاته رقم (20) لسنة 1985 شملت الإجراءات المتبعة للتقدم للحصول على رخصة لمثل هذه الأعمال وهي:

أ. يقدم طلب الحصول على الرخصة إلى الأمين على النموذج المعتمد لهذه الغاية مرفقاً بالمستندات والبيانات المطلوبة

ب. على مقدم الطلب أن يكون مستوفياً لشروط ومتطلبات ترخيص مزاولة المهن المماثلة وفقاً لما هو معمول به في الأمانة.

ت. على مقدم الطلب أن يقدم تعهداً بالسماح لموظفي الأمانة بالقيام بالإجراءات اللازمة للتفتيش على المنزل وفقاً لما هو متبع في ترخيص المهن المماثلة في المناطق ذات التنظيم التجاري وذلك لأغراض الترخيص والتجديد وللتحقق من الشكوى

ث. لا يمنح الرخصة إلا إذا توافرت الشروط التالية:

1. أن يكون مقيماً في نفس المنزل المطلوب ترخيص ممارسة المهنة من داخله وإرفاق ما يثبت ذلك.
2. أن يقدم ما يثبت أنه مالك أو مستأجر للمنزل المنوي مزاوله المهنة فيه، أو أنه أحد أفراد عائلة المالك أو المستأجر القاطنين معه، وأن يرفق ما يثبت ذلك، وأن يرفق موافقة مالك العقار الخطية على استعمال المنزل لغايات ممارسة المهنة المطلوب ترخيص مزاولتها إذا كان المنزل مستأجراً.
3. ألا يكون حاصلاً على أي رخصة مهن أخرى.⁷

ولمواكبة التطورات المتعلقة بتطور المشاريع المنزلية وتنوعها أدخلت أمانة عمان تعديلات على المهن المنزلية العام 2020، حيث جرى إضافة مهن عدة يُسمح ممارستها من داخل المنزل في مجالات متنوعة، وسمحت بإنشاء مشاريع منزلية في 53 مهنة، إضافة إلى التعليمات المعدلة لترخيص ممارسة المهن من المنزل لسنة 2021 توافقا مع تعليمات 2020، حيث تم تقسيم المهن إلى مجموعات عدة تتمثل بـ:

أولاً، المجموعة الفكرية: تشمل مختلف مهن الدراسات وأبحاث السوق، والخدمات في تقديم استشارات إدارية وخدمات الترجمة والتدقيق اللغوي، وكافة أنواع التصميم، وتصميم الديكور الداخلي، وتصميم الأزياء، وتصميم المواقع الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت، وتصميم مواد دعائية وإعلانات – جرافيك ديزاين، والتصوير.

ثانياً، مجموعة الحرف اليدوية خاصة المهن التي تعمل فيها النساء في تفصيل وخياطة وحياسة الملابس حسب الطلب والتطريز وصناعة الصابون، والشموع، وأنشطة النقش والنحت والزخرفة وصنع الإكسسوارات وإعادة التدوير واستخدام الريزن.

ثالثاً، مجموعة الأغذية: تشمل صنع المخللات والمعجنات والحلويات والمرببات، كافة الأجبان والمنتجات.

رابعاً مجموعة خدمات المنازل في أعمال الرعاية والتمريض والتنظيف وأعمال الصيانة عدا الإنشاء، خامساً مجموعة بيوت الضيافة، أخيراً مجموعة حضنة الأطفال المنزلية للرعاية.⁸

⁷ تعليمات ترخيص ممارسة المهن من داخل المنزل لعام ٢٠١٧، متوفرة إلكترونياً من خلال: https://www.ammancity.gov.jo/site_doc/attach-983761.pdf

إن انشاء عمل أو شركة معقّد مثل أي إجراء حكومي آخر، إذ تتضمن اجراءات تسجيل مؤسسة فردية لدى مديرية السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، أو شركة في دائرة مراقبة الشركات، ومن ثم الحصول على رخصة المهن، وتختلف تفاصيل هذه العملية والوثائق المطلوبة وفقاً للشكل القانوني للأعمال التي يمكن تسجيلها في الأردن وهي:

1. مؤسسة فردية
2. شركة تضامن
3. شركة توصية بسيطة
4. شركة ذات مسؤولية محدودة

تعتمد إجراءات التسجيل المتبقية، سواء كان المشروع عادياً أو منزلياً، بناء على شكله القانوني بحيث تختلف الوثائق المطلوبة ورأس المال تبعاً لذلك، وفي حالة الرغبة بتسجيل مؤسسة فردية مثلاً التي تعد أبسط شكل للأعمال ويمتلكها شخص طبيعي، يقوم الشخص بالتقدم للحصول على تصريح احتراف التجارة أمام مراقب سجل التجارة في مركز الوزارة، أو أمين السجل التجاري في المحافظات بينما يكون الحد الأدنى لرأس المال هو 1,000 دينار أردني.

المشاريع المنزلية على أرض الواقع

على الرغم من محاولات تنظيم العمل في المشاريع المنزلية من خلال تعديل وتطوير التشريعات ذات العلاقة، إلا أن هنالك مشكلات متعددة لا تزال متعلقة بإنشائها من ناحية الترخيص، والعمل بها من ناحية أخرى.

نشير في هذا الجانب أن تنظيم وترخيص هذه المهون أمر جيد ومطلوب، إلا أن فرض رسوم عليها يحد من تطويرها، ويمنع النساء العاملات من التوجه لترخيص مشاريعهن، حيث إن تنظيم مثل هذا النوع من الأعمال يجب أن يكون من خلال دعمها لما لها دور في تحسين الوضع الاجتماعي للأسر، وتخفيف من مشكلتي البطالة والفقر.

وعليه بدلا من إصدار تعليمات تُنظم المشاريع المنزلية وفرض مبالغ مالية، العمل على ربط الترخيص بدعم الأسر من خلال مساعدتها على تسويق منتجاتها وتأمينهم بمدخلات انتاج بأقل التكاليف.

لذلك يتوجب إزالة العقبات التي تواجهها النساء عند إنشاء مشاريعهن، وتسهيل إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع المنزلية بدلاً من زيادة العبء عليهن، لأن رسوم التسجيل تقلل من الربح بشكل كبير، كما أن هناك العديد من النساء يتورطن في قضايا قانونية وإدارية ومالية وفنية عند تسجيل أو ترخيص مشاريعهن، نتيجة عدم تمكينهن سابقا بهذه الجوانب.

ملخص ما جاء أن النساء اللاتي يدرن مشاريع منزلية ممن جرت مقابلتهن لأغراض إعداد الورقة لم يقمن بتسجيل مشاريعهن، كان السبب الذي أشارت إليه معظم النساء هو عدم قدرتهن على دفع الضرائب المطلوبة لتسجيل أعمالهن لأن مشاريعهن لا تدر دخلاً ثابتاً أو ربح ثابت.

على أرض الواقع تختلف محاولات ترخيص المشاريع المنزلية عما ورد في التعليمات المُشار إليها، حيث أفادت مجموعة سيدات شاركن في حلقات النقاش المركزة المُشار إليها أن تسجيل المشاريع المنزلية يترتب عليه التزامات قانونية وضريبية متعددة، إلى جانب الحصول على موافقات من جهات معينة، والموافقة على الخضوع لعمليات تفتيشية من جانب البلدية، حيث أنه وبموجب تعليمات ترخيص ممارسة المهون من المنزل لعام 2017 فإن المادة (10) / إجراءات التفتيش تنص على:

«يتولى موظفو الأمانة القيام بالإجراءات اللازمة للتفتيش على المنزل لغايات استكمال إجراءات منح الرخصة والتجديد والتحقق في حال ورود شكوى»⁹.

حيث إن شروط الترخيص لدى بعض المهون تتطلب موافقات خاصة من جهات محددة تكون حسب اختصاص عمل المشروع وطبيعته، لذلك حددت أمانة عمان قوائم متعددة للمشاريع المسموح بتخليصها مهنة بمختلف الفئات والأشكال الإنتاجية والتطويرية والمهنية و الخدماتية.

ترى السيدات أن ترخيص المشاريع المنزلية قد يؤدي إلى استثناءهن من المعونات النقدية وغير النقدية، أما السيدات السوريات فيرين أن الترخيص قد يحرمهن من المعونات المقدمة من المنظمات الدولية، أو أن يؤثر على فرص إعادة التوطين في بلد ثالث.

اللاجئات السوريات تحديدا يعانين من جملة تحديات وقفت عائقاً أمام ترخيص مشاريعهن، منها:

- طلب وجود جوازات السفر سارية المفعول.¹⁰
 - عوائق متعلقة بنظام التسجيل، حيث أنه مبرمج لقبول طلبات الأردنيين فقط.
 - رفض أصحاب المنازل التي يستأجرها السوريون تسجيل منازلهم.
 - الحملات التفتيشية من قبل المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
- هنالك أيضاً مجموعة من التحديات المشتركة التي وقفت عائقاً أمام السيدات بغض النظر عن جنسيتهم ومنعتهم من ترخيص مشاريعهن تمثلت بـ:¹¹
- عدم وعي موظفي البلديات بتطبيق القرارات الوزارية المتعلقة بالسماح بالموافقة على الترخيص إضافة إلى تخوفهم من الموافقة على المعاملات.
 - فرض رسوم تصل لما يزيد عن 350 دينار سنوياً على الرخصة المنزلية، رغم أن دليل بدء عملك من المنزل الصادر عن أمانة عمان جاء فيه أن الرسوم حسب رأس مال المؤسسة هي:
 - ◀ 10 – 40 ديناراً أردنياً حسب رأس المال
 - ◀ رسوم إصدار شهادة ورسوم وكالات 40 ديناراً أردنياً
 - ◀ دينار رسوم إصدار شهادة تسجيل تاجر لأول مرة
 - رفض الكثير من أصحاب المشاريع المنزلية القيام بالترخيص بسبب الضرائب السنوية والزيارات الدورية لمفتشي القسم الصحي بالبلديات والتي غالباً ما تتولى هذه المهمة موظفة انثى لخصوصية الدخول للمنازل.
 - الشروط الصعبة ومنها تحديد نسبة 15% من المنزل فقط لاستثماره في المشروع.
 - الاشتراك في مظلة الضمان الاجتماعي.

خلاصة الأمر أن هنالك رفض من قبل سيدات بالتوجه لترخيص المشاريع الخاصة بهن لظنون أن ضريبة الدخل سوف تكون مرتفعة جداً، ما سوف يؤثر على سير أعمالهن، ورغم معرفة العديد من السيدات بأن هذا غير صحيح، وبأن ضريبة الدخل للمشاريع الصغيرة لها قوانين محددة بحسب دخل المشروع، إلا أنهن لا يرغبن بالترخيص إما بسبب قلة عدد المشترين، أو التخوف من عدم استمرار المشروع وإغلاقه بشكل كامل.

هنالك تحديات أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بالإطار القانوني لترخيص المشاريع المنزلية¹²، ورفض السيدات تسجيل مشاريعهن، أهمها صعوبة الإشتراك في مظلة الضمان الاجتماعي بسبب ارتفاع نسبة الاشتراك التي تبلغ 21.75% من الأجر.

10 ورد هذا السطر في الكتيب المنشور على صفحة أمانة عمان الكبرى لتسجيل المشاريع المنزلية

https://www.amman.jo/site_doc/HBsBook.pdf

11 بناءً على حلقات النقاش المركزية التي عقدها الفريق الميداني لتمكين مع سيدات أردنيات وسوريات حول مشاريعهن المنزلية وأسباب رفضهن لتسجيلها.

12 جميع الأسباب المذكورة استُخلصت من خلال نتائج حلقات نقاش مركزية أجرتها تمكين خلال الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ حول توجهات السيدات لدخول سوق العمل، وعمل المرأة في المشاريع المنزلية

إلا أن عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي يترك السيدات عرضة للعديد من الانتهاكات والتحديات سواء كانت السيدة عاملة أم صاحبة عمل حيث أنه يؤدي إلى:

- عدم تحقّل صاحب العمل المسؤولية في حال حدوث أي إصابة عمل،
- عدم إشراك العاملين في الضمان الاجتماعي، بالتالي عدم حصولهم على التأمينات التي تقدّمها مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- عدم ضبط الأجور بحيث لا تقل عن الحد الأدنى للأجور (260 دينار للعامل الأردني، 240 دينار للعامل غير الأردني).
- تهديد صاحب العمل بتقديم أي شكوى ضدّه أو الإبلاغ عنه على أنه يدير منشأة غير مسجّلة.
- عدم حصول العمال على تصاريح عمل، بالتالي عدم استطاعتهم تسيير أي معاملة بحاجة إلى وجود تصريح عمل (معاملات الخروج والعودة للعمال السوريين).
- عدم حصول المرأة العاملة على استحقاقات الأمومة في حال لم تكن مشاركة في الضمان الاجتماعي.
- عدم حصول العاملين على الراتب التقاعدي (تأمين الشيخوخة).
- عدم حصول العاملين على راتب العجز في حالة إصابة العمل.
- تعريض العمال للمساءلة القانونية حيث أنهم يعملون في منشأة غير مسجّلة.
- الفصل من العمل دون إنذار مسبق.

يجدر الإشارة هنا إلى أن التسجيل في مظلة الضمان الاجتماعي فُتاح فقط لأصحاب العمل والعمال في المشاريع المنزلية المسجلة، إلا أنه وبسبب الصعوبات التي سلطنا عليها الضوء سابقاً، تسود صفة غير رسمية بين هذه المشاريع لعدم استطاعة أصحابها تسجيل مشاريعهم.

تترك هذه العقبات خياراً آخرًا متاحاً أمام أصحاب المشاريع والعمال وهو التسجيل في الضمان الاختياري إلا أن هذا الخيار محصور فقط في أصحاب العمل الأردنيين، ونسبة الإشتراك به تعتبر مرتفعة جداً نسبة لدخل أصحاب المشاريع المنزلية الصغيرة حيث تبلغ نسبتها (17.5%) من الأجر الذي اشترك على أساسه شرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور.

العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل فعلي إضافة إلى الضمان الاجتماعي، تواجه السيدات تحدي التمويل، واستدامة المشروع، وتعقيد إجراءات القروض من الجهات المختصة، إضافة إلى بعض الشروط والمعوقات ضمن الإجراءات القانونية التي يجب العمل على تذليلها لتسهيل ترخيص المشاريع المنزلية.

يجب أن لا نغفل عن التضخم الذي يعتبر سبباً رئيسياً لارتفاع أسعار المواد الأولية بالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشاريع ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، هذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة، ما يدفع العاملين في المشاريع المنزلية إلى عدم ترخيصها في خطوة منهم للحد من كُلف الإنتاج وتحقيق عائد مادي لهم ولأسرهم.

الخاتمة والتوصيات

هنالك مجموعة من التحديات والعقبات القانونية التي تقف عائقاً أمام ترخيص المشاريع المنزلية، ما يدفع غالبية النساء لعدم ترخيص مشاريعهن حفاظاً منهن على استدامة عملهن دون وجود أي تعقيدات وإجراءات قد تحول دون استمرار عملهن، وعليه يبلغ عدد المشاريع المنزلية المرخصة 319 مشروع بحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن دائرة رخص المهن والإعلانات، رغم أن المشاريع الفعلية على أرض الواقع عددها أكبر بكثير من الرقم المعلن، ما يعني أن غالبية المشاريع المنزلية التي تأسست خلال السنوات السابقة هي جزء من الاقتصاد غير المنظم.

إن غالبية المشاريع المنزلية مدفوعة بالطلب، بالتالي لا يكون لدى الكثيرات منهن خطط تخص الأعمال وتوسعتها، إذ يقمن ببساطة بالاستجابة للطلب، أي يعملن وفقاً لما يُطلب منهن.

وعليه نُوصي بـ:

- تسهيل إجراءات الترخيص المنزلي، وتطبيقها على المدافعات المدلية كافة، وتقديم الحوافز لتسجيل العمل المنزلي مثل الإعفاءات من رسوم التسجيل، والضرائب وبدل الترخيص للسنة الأولى من لحظة بدء التشغيل والإنتاج لتمكينها من النمو والتطور، وإبعاده عن الروتين المتبع.
- ربط الترخيص بدعم الأسر من خلال مساعدتها على تسويق منتجاتها وتأمينهم بمدخلات إنتاج بأقل التكاليف.
- إيجاد منح مالية للمساعدة في المشاريع والمهن المنزلية.
- تنفيذ دورات خاصة بالاستشارات القانونية المتعلقة بالمعلومات التجارية وكل ما يتعلق بالمشروع وإقامته.
- تسهيل منح القروض للمشاريع المنزلية للسوريين، و اجراءات عمل التراخيص المنزلية.
- تنفيذ دورات حول إدارة المشاريع المنزلية، وتوفير أماكن مخصصة لتسويق وبيع المنتجات.
- تنفيذ تدريبات على مواقع التواصل الاجتماعي وتخصيص التوعية المعلوماتية والتقنية وكيفية التعامل معها.
- تنفيذ دورات حول كيفية التعامل مع المحفظة الالكترونية، وتعلم اللغة الإنجليزية، والتسويق الإلكتروني ودورات الثقافة المالية.
- عدم ربط المشاريع المنزلية بالحصول على المساعدات من المعونة الوطنية للأردنيين، فغالباً ما يتم إيقاف المعونات في حال الحصول على السجل التجاري.
- العمل على تخفيض نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي، لتشجيع العاملين في المشاريع المنزلية بالاشتراك في مظلة الضمان الاجتماعي.

